بحصة 50 بالمئة بحلول 2045

«أوبك»: النفط والغاز سيقودان مزيج الطاقة العالمي

أكدت منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك"، على الدور الرئيس للاستثمار في معالجة الطلب المستقبلي على الطاقة وتأمين الإمدادات المستقبلية، مشيرة إلى أن سوق النفط العالمية تتطلب استثمارات تراكمية قدرها 12.6 تريليون دولار في عمليات التنقيب والإنتاج والتوزيع والتكرير حتى 2045.

وأشارت إلى أن النفط والغاز سيستمران في تشكيل جزء لا يتجزأ من مزيج الطاقة العالمي بحصة مجمعة تبلغ 50 في المائة في 2045، مضيفا أنه من المتوقع أن توفر مصادر الطاقة المتجددة أكثر من 20 في المائة بحلول ذلك الوقت.

واستمرت حالة التقلب في أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الماضي بسبب تداعيات جائحة كورونا والضغوط الناجمة عن صعوبات نشر اللقاحات في مقابل استمرار الإغلاق نتيجة الانتشار السريع للإصابات بالسلالات الجديدة للوباء.

وارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت تسليم (مارس) بما يعادل 0.6 في المائة، بينما نزلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 0.3 في المائة.

وتستعد مجموعة "أوبك+" لمراجعة أساسيات السوق وتطورات بيانات العرض والطلب في اجتماعها الشهري الثاني في أوائل (فبراير) المقبل مع توقع الإبقاء على مستوى التخفيضات الحالية، حيث تم تثبيت مستوى الإمدادات عند شهر (يناير) مع إجراء تخفيضات طوعية من جانب السعودية بنحو مليون برميل يوميا على مدى شهرين مقبلين.

وبالعودة إلى تقرير "أوبك"، شدد التقرير على أهمية التعددية في توجيه التحول العالمي للطاقة، لافتا إلى أن تعددية الأطراف وانتقال الطاقة من القضايا الرئيسة ذات الأهمية الكبيرة والمركزية بالنسبة لـ"أوبك".

ونقل التقرير عن محمد باركيندو، الأمين العام للمنظمة، قوله إن مبادئ التعاون والتعددية والحوار ركزت على مهمة وأهداف "أوبك" منذ تأسيسها في بغداد قبل 60 عاما، حيث ركزت على توسيع الحوار والتعاون باستمرار.

ونوه إلى التوسع المستمر في حوار المنظمة مع الشركاء بما في ذلك الدول المنتجة والمستهلكة للنفط والمنظمات الدولية وعدد كبير من أصحاب المصلحة الآخرين في الصناعة، ومن بينها الاتحاد الأوروبي والهند والصين والاتحاد الروسي والمنتدى الدولي للطاقة IEF، ووكالة الطاقة الدولية IEA، ومنتدى الدول المصدرة للغاز GECF، وG20 ومنتدى النقد الدولي IMF، والبنك الدولي، وعدد من أصحاب المصلحة في صناعة الطاقة في الولايات المتحدة.

وأشار إلى تأكيد باركيندو أن هذه العلاقات كانت حيوية بشكل خاص في 2020 في مواجهة الآثار الهائلة لوباء كورونا، لافتا إلى أن "إعلان التعاون" يشكل علامة بارزة وفريدة في تاريخ المنظمة والتعددية في قطاع النفط، حيث جمع 23 دولة منتجة للنفط للمساعدة في إعادة التوازن إلى السوق، وتحقيق استقرار مستدام لمصلحة المنتجين والمستهلكين على حد سواء.

محمد باركيندو

مؤشرات سلبية مؤثرة للعمود الفقري للاقتصاد العالمي

انخفضت عوائد تجارة الخدمات العالمية في الربع الثالث من 2020 بنسبة 24 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من 2019. هذا الانخفاض لا يمثل سوى ارتفاع صغير مقارنة بالانخفاض الذي بلغ 30 في المائة على أساس سنوي المسجل في الربع الثاني، وهو يناقض بشكل ملحوظ الانتعاش الأقوى الذي حققته تجارة السلع.

يراوح قطاع الخدمات بين الاتصالات والنقل والتمويل والتعليم والسياحة والخدمات البيئية، وأصبح العمود الفقري للاقتصاد العالمي وأكثر العناصر حيوية في التجارة الدولية.

التطورات التقنية الحديثة، يسرت توريد الخدمات عبر الحدود، ما أتاح فرصا جديدة للاقتصادات الوطنية والأفراد. وفي حين تتم التجارة في الخدمات في حد ذاتها على نحو متزايد، فإن الخدمات تشكل أيضا مدخلات حاسمة في إنتاج السلع. من حيث القيمة المضافة، تمثل الخدمات نحو 50 في المائة من التجارة العالمية.

وحسب أدبيات منظمة التجارة العالمية، تشكل السياسات التجارية للخدمات عاملا حاسما في الاستثمار الأجنبي المباشر، والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، والإنتاجية، وصادرات المنتجات المصنعة، كما تسهم في تحقيق مجموعة واسعة من أهداف التنمية الوطنية.

تشير آخر البيانات الأولية لمنظمة التجارة إلى أن تجارة الخدمات كانت لا تزال في (نوفمبر) دون مستوياتها في 2019 بنسبة 16 في المائة. ولا تزال احتمالات الانتعاش ضعيفة، لأن الموجة الثانية من الإصابات بوباء كوفيد – 19 استلزمت اتخاذ تدابير جديدة أكثر صرامة للغلق في عديد من الدول، مع تشديد القيود على السفر والخدمات حتى الربع الأول من 2021.

وتؤكد أحدث الإحصاءات التوقعات السابقة، بأن تجارة الخدمات ستكون أكثر تضررا بسبب الوباء من تجارة السلع، التي لم تنخفض إلا بنسبة 5 في المائة على أساس سنوي في الربع الثالث. تفسير ذلك، النفقات على الخدمات التي تم التخلي عنها بسبب الوباء توجهت إلى أماكن أخرى، بانتقال المستهلكين إلى السلع بدلا من ذلك.

وتقول منظمة التجارة "إنه على عكس السلع، لا يمكن تخزين الخدمات"، ما يعني أنه على الرغم من الطلب المكبوت، فعديد من الخسائر في الإيرادات من الرحلات الجوية الملغاة، والعطلات في الخارج، ووجبات المطاعم، والأنشطة الثقافية/الترفيهية أصبحت خسائر دائمة.

لا يزال قطاع السفر الأكثر تضررا بين قطاعات الخدمات، حيث انخفض بنسبة 81 في المائة في الربع الثاني 2020 قبل أن يسهم تخفيف القيود على السفر في الربع الثالث في وقف الانحدار ليستقر الانخفاض عند 68 في المائة على الصعيد العالمي مقارنة بالفترة نفسها من 2019.

الجائحة تطيح باقتصاد المكسيك.. الناتج تراجع 8.5 بالمئة

سجلت المكسيك أكبر تراجع في أدائها الاقتصادي خلال عام 2020، بعدما ضربت جائحة فيروس كورونا ثاني أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية، لتطيح بناتجها المحلي الإجمالي.

ووفقا لـ"بلومبيرج"، قال المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا "إنه مقارنة بالعام السابق عليه، تراجع الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك بنسبة 8.5 في المائة في 2020. ويمثل ذلك واحدة من أشد حالات التراجع الاقتصادي في تاريخ البلاد".

وهوى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14 في المائة في عام 1932، بعد الكساد العظيم في الولايات المتحدة، لكن المنهجية المستخدمة في الإحصاء في ذلك الوقت، تعني تعذر إجراء مقارنة بهذه الأرقام، حسبما ذكرت صحيفة "ريفورما".

وتجاوزت المكسيك الهند في وقت سابق هذا الأسبوع، حيث أصبحت صاحبة ثالث أعلى حصيلة وفيات رسمية جراء فيروس كورونا. ومنذ بداية الجائحة، سجلت البلاد أكثر من 155 ألفا و100 وفاة، ولا تسبقها في أرقام الضحايا المرتفعة هذه، سوى الولايات المتحدة ثم البرازيل.

ارتفع عدد حالات الإصابة المؤكدة بفيروس كورونا المستجد في البرازيل إلى 9.12 مليون حالة حتى الساعة 0730 صباح أمس بتوقيت ساو باولو، وفقا لبيانات جمعتها جامعة جونز هوبكنز ووكالة "بلومبيرج" للأنباء. وأظهرت البيانات ارتفاع عدد الوفيات في البرازيل إلى 222 ألفا و666 حالة، ووصل عدد المتعافين إلى 8.07 مليون شخص من المصابين بكوفيد – 19، المرض الناجم عن فيروس كورونا. ومر نحو 48 أسبوعا منذ الإبلاغ عن أول حالة إصابة في البرازيل.

وأعلن جاستن ترودو رئيس الوزراء الكندي البارحة الأولى، فرض قيود إضافية على السفر إلى المكسيك ومنطقة البحر الكاريبي وسط تفشي فيروس كورونا.

وقال رئيس الوزراء "إن شركات الطيران بما في ذلك شركة "إير كندا" وافقت على إلغاء الخدمة إلى "جميع الوجهات الكاريبية والمكسيك" بدءا من الأحد حتى 30 (أبريل)"، مضيفا أن "الحكومة الاتحادية ستفرض أيضا قواعد حجر صحي إلزامية جديدة لأنها تحاول إثناء المواطنين عن السفر الدولي".

وإضافة إلى ذلك، بدءا من الأسبوع المقبل، لن يتم السماح لجميع الرحلات الجوية الدولية بالهبوط إلا في تورونتو وفانكوفر ومونتريال وكالجاري، إذ قال ترودو "إنه سيتم أيضا إجراء اختبارات إلزامية في المطار عند الوصول في الأسابيع المقبلة".

وسيتعين على المسافرين بعد ذلك الانتظار، حتى ثلاثة أيام، للحصول على نتائج الاختبارات في فنادق معتمدة على نفقاتهم، مضيفا "مع التحديات التي نواجهها من كوفيد – 19 هنا في الوطن وفي الخارج، نتفق جميعا على أن الوقت الحالي ليس الوقت المناسب للسفر جوا".

تفاقم أزمات فنزويلا الغارقة في انكماش اقتصادي عميق

فاقم فيروس كورونا المستجد الأزمة الاقتصادية في فنزويلا، إذ ساهم في رفع نسب التضخم، التي تعانيها البلاد الغارقة في انكماش اقتصادي عميق منذ نحو سبعة أعوام.

ووفقا لـ"الفرنسية"، تعاني المستشفيات العامة وضعا متردياً للغاية، إذ تفتقر إلى التجهيزات والطواقم المدربة، وقد اختار كثر من أفراد الطواقم الطبية والتمريضية الالتحاق بصفوف أكثر من خمسة ملايين فنزويلي هربوا من البلاد، التي يقودها نظام نيكولاس مادورو وترزح تحت العقوبات الاقتصادية الدولية.

ولا تزال ويندي دولسي عاجزة عن تصديق كيف أعادت الممرضات استخدام الحقنة نفسها، التي أطعمت فيها تياجو في عملية تنبيب أنقي معد، وقد أصيب مولودها بجرثومة أنهت حياته، على الرغم من المضادات الحيوية.

وهي كادت تفقد حياتها بعد نزيف في الرحم، ومنذ وصولها إلى المستشفى الجامعي في كراكاس، الذي كان يضرب به المثل كأحد أهم المؤسسات الاستشفائية في البلاد، لم تتوقف عن التفكير بأنها "لن تخرج أو الطفل سالمين" من المكان، بعدما رأت الأروقة مليئة بالمخلفات".

وزادت معدلات وفيات الأطفال في فنزويلا 30.12 في المائة، بين 2015 و2016، مع 11466 وفاة لأطفال رضع لم يكملوا عامهم الأول، وفق وزارة الصحة، كما ازدادت وفيات الأمهات خلال الولادة 65 في المائة.

ودخلت فنزويلا في تضخم مفرط في نهاية 2017، حتى (نوفمبر) الماضي في تراكمات زيادة الأسعار 3.045.92 في المائة، خلال 2020، ووفقا لخبراء سجلت تضخما سنويا 4000 في المائة، خلال العام الماضي، وذلك عند الكشف عن بيانات ديسمبر الماضي.

ودفع معدل التضخم المرتفع التجار والمواطنين بشكل عام إلى تفضيل استخدام الدولار في مواجهة الخسارة اليومية لقيمة العملة المحلية.

ويعزو الطبيب خايمي لورنزو من منظمة "ميديكوس أونيدوس" غير الحكومية انهيار منظومة الصحة إلى "ثغرات بنيوية في البنى التحتية وطواقم العمل" في مستشفيات البلاد.

الأرجنتين تستعد لجمع 3 مليارات دولار من ضريبة الأثرياء

دخلت ضريبة تشمل الأشخاص الأكثر ثراء وتدفع مرة واحدة بهدف تمويل شراء الإمدادات الطبية المتعلقة بكوفيد – 19 إضافة الى مساعدة الشركات الصغيرة المتضررة جراء الوباء، حيز التنفيذ في الأرجنتين البارحة الأولى.

ووفقا لـ"الفرنسية"، كان مجلس الشيوخ قد أقر قانونا في (ديسمبر) بأغلبية 42 صوتا مقابل 26 يفرض ضريبة على الأشخاص الذين تتجاوز أصولهم 200 مليون بيزو "نحو 2.3 مليون دولار".

وتأمل حكومة يسار الوسط التي يترأسها ألبرتو فرنانديز في جمع نحو ثلاثة مليارات دولار من هذه الضريبة التي ستطول 12 ألف ثري من سكان الأرجنتين البالغ عددهم 44 مليون نسمة والذين يعيش 40 في المائة منهم تحت خط الفقر. وبات بإمكان سلطة الضرائب الوطنية احتساب المبالغ المستحقة على المكلفين والمطالبة بها، منذ الجمعة الماضي، وبموجب القانون يدفع الذين يخضعون للضريبة 3.5 في المائة، على الأصول المعلن عنها في البلاد و5.25 في المائة، على الأصول في الخارج.

وستستخدم العائدات لشراء معدات طبية ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويل المساعدات الاجتماعية وتأمين الغاز للأشخاص غير المرتبطين بالشبكة. وانتقدت أحزاب يمين الوسط المعارضة هذا الإجراء ووصفته بأنه مصادرة للأموال، فيما أعربت قطاعات أخرى عن خشيتها من أن تصبح الضريبة دائمة. وتعد الأرجنتين من الدول الأكثر تضررا بفيروس كورونا حيث سجلت 1.9 مليون إصابة وأكثر من 47 ألف حالة وفاة.

وأدى الوباء الى تفاقم الفقر في دولة تعاني الركود منذ عام 2018 حيث بلغ معدل البطالة فيها 11.7 في المائة.

وذكرت منظمة أوكسفام في تقريرها السنوي حول انعدام المساواة الاقتصادية الإثنين الماضي، أن أثرى عشرة اشخاص في العالم "عوضوا خسائرهم جراء كوفيد – 19 في تسعة أشهر، فيما قد يستغرق الأكثر فقرا أكثر من عقد للتعافي".

وقال التقرير "إن أثرى عشرة أشخاص في العالم ازدادت ثرواتهم مجتمعة بمقدار نصف تريليون دولار منذ بدء تفشي الوباء، وهو أكثر من كاف لتأمين لقاحات كوفيد – 19 للجميع". وعدّت أوكسفام "الضرائب التصاعدية" على الأثرياء هي مفتاح التعافي العادل من الأزمة، مشيرة إلى أن الأرجنتين مهدت الطريق من خلال ضريبة الثروة التضامنية المؤقتة.

وقال مدير برنامج الأغذية العالمي "إن جائحة كوفيد – 19 كشفت مواطن الضعف في نظام الإمداد الغذائي في العالم، ما جعل الزعماء أكثر إدراكا بأن عدم إصلاحها قد يعني المجاعة والهجرة الجماعية".

وبحسب "رويترز"، أوضح ديفيد بيزلي المدير التنفيذي للبرنامج أمام اجتماع سابق خلال منتدى دافوس، أن الأزمة تعطل سلاسل التوريد في مختلف أنحاء العالم، الأمر الذي يدفع 270 مليونا إلى شفا المجاعة.

الواقع الصعب لـ«بريكست» يعرقل التجارة بين ضفتي المانش

يتسبب مزيج من الأعمال الإدارية والرسوم والضرائب في مرحلة ما بعد "بريكست" في عرقلة العلاقات التجارية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي التي استغرق بناؤها أعواما، ما يزيد من التكلفة التي تتكبدها الشركات الصغيرة وهو أمر من شأنه أن يجعل التجارة بين ضفتي قناة المانش غير مربحة.

ووفقا لـ"الفرنسية"، قال سايمون سبوريل صاحب مصنع للأجبان "إن التغيرات التي أعقبت خروج المملكة المتحدة من السوق الموحدة والاتحاد الجمركي للتكتل في الأول من (يناير) جعلت من المستحيل من الناحية التجارية والعملية لنا أن نواصل الشحن إلى الاتحاد الأوروبي".

ويتعين على سبوريل، مالك مصنع هارتينجتون كريمري الذي ينتج جبنة الستيلتون ذات النكهة المميزة، أن يرفق كل شحنة موجهة إلى الاتحاد بشهادة صحة غذائية موقعة من طبيب بيطري.

وبغض النظر عن حجم العبوة المرسلة، سواء أكانت تتضمن قطعة واحدة أو صندوقا بأكمله، فإن تكلفة الشهادة لا تتغير وهي 180 جنيها استرلينيا "204 يوروهات أو 247 دولارا"، ويعد هذا سعرا باهظا بالنسبة إلى المصنع الذي كان في السابق يعتمد على زبائن من الاتحاد الأوروبي في نحو خمس مبيعاته الإلكترونية.

وقال سبوريل "قد يتعين علينا التخلي عن سوق الاتحاد الأوروبي كليا إلى أن يعود الطرفان إلى رشدهما". ويفكر سبوريل الآن في بيع منتجاته في أمريكا الشمالية لسد الثغرة.

ولا تشكل الشهادة الغذائية التي تنطبق أيضا على منتجات اللحوم والأسماك، النتيجة المالية المريرة الوحيدة لـ"بريكست"، على الرغم من أن بريطانيا توصلت إلى اتفاق للتبادل الحر لا يتضمن فرض رسوم، مع الاتحاد الأوروبي.

ويضطر الزبائن البريطانيون الذين يشترون سلعا من الاتحاد الأوروبي يفوق سعرها 135 جنيها "152 يورو – 185 دولارا" في بعض الحالات إلى دفع ضريبة القيمة المضافة "في إيه تي" البالغة نحو 20 في المائة، وربما عليهم أيضا دفع رسوم جمركية وتكاليف شحن أعلى.

والنتيجة هي أن بعض الشركات الموجودة مقارها في الاتحاد الأوروبي، وبالأخص الصغيرة منها، قررت وقف بيع منتجاتها إلى مشترين في بريطانيا.

50 مليار دولار العجز التجاري التركي في 2020

ارتفع عجز التجارة الخارجية لتركيا 16 في المائة في (ديسمبر) إلى 4.53 مليار دولار، ما يصل بعجز 2020 كله إلى نحو 50 مليار دولار، بارتفاع 69.1 في المائة.

وبحسب "رويترز"، قال معهد الإحصاءات التركي، ، إن صادرات تركيا انخفضت 6.3 في المائة في الشهر الماضي، وارتفعت الواردات 4.3 في المائة مقارنة (ديسمبر) 2019. يأتي ذلك في وقت أكد فيه ناجي إقبال، محافظ البنك المركزي التركي، أمس الأول، أن "النمو الاقتصادي لتركيا سجل اتجاها قويا في نهاية 2020، لكنه تباطأ وفقا لمؤشرات حديثة، لأسباب منها تشديد السياسة النقدية الذي بدأ في (أغسطس) وتباطؤ نمو الائتمان".

ومنذ (نوفمبر)، رفع البنك المركزي سعر الفائدة الأساسي إلى 17 في المائة من 10.25 في المائة. وأشار إقبال في التحديث إلى أن القيود المرتبطة بمكافحة الفيروس في الآونة الأخيرة تسببت في تباطؤ بعض قطاعات الاقتصاد.

وتسود حالة من الضبابية مستقبل الاستثمار في تركيا خلال الفترة المقبلة، في وقت يتجه فيه الاقتصاد إلى مزيد من التراجع بعد أن دخل فعليا حالة ركود منذ النصف الثاني من عام 2018، حيث توقفت الإصلاحات الاقتصادية في ذلك العام، وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.6 في المائة فقط.

وتبدو الآفاق قاتمة نتيجة تزايد التوترات مع دول الجوار، وكذلك مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، والتوترات المتصاعدة بين هذه الدول والحكومة التركية بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان، التي أسفرت عن فرض عقوبات اقتصادية أوروبية وأمريكية عليها، مع احتمال فرض عقوبات أخرى في هذا العام 2021، وتأثير الجائحة.

وسجلت تدفقات الاستثمار إلى تركيا في عامي 2018 و2019 تراجعا بلغ 21 و17 في المائة على التوالي.